مواقفُ ابن عطية (توفي546هـ) في تفسيره من قراءاتٍ اعترض عليها النّحاة

د.عبد السلام سليمان علي لطرش ـ كلية التربية طرابلس ـ جامعة طرابلس

التمهيد:

تعدّ كتب التفسير بالرأي ميداناً رحباً أجاد فيه المفسّرون في الاجتهاد والتفسير والاحتجاج, مستعينين بالقراءات والنحو وغيره من علوم اللغة, المرتبطة بتفسير القرآن الكريم, وتُعدّ كتب التفسير مراجع في النحو واللغة والقراءات, يقول الأستاذ عبّاس حسن: «ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة, مفرّقة في كتب التفسير، كالذي نراه في تفسير الزمخشري، والفخر الرازي والبيضاوي، ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في كتب النحو أحياناً، أو التي يعزّ الاهتداء إليها في كتبه الخاصّة أحياناً أخرى»[1]، ومن هنا جاء اختيار أحد تفاسير القرآن وهو تفسير ابن عطية ليكون ميدانا لهذا البحث. وفيما يلي ترجمة لابن عطية، ثمّ وقفة مع القراءات القرآنية والنحاة.

أ- ترجمة موجزة لابن عطية[2]:

هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، أبو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عالم بالأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب، حسن التقييد، له شعر ونثر، ولـــي قضاء المرية، وكان غاية في الذّكاء والدّهاء، من أشهر مؤلفاته تفسيره المشهور: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة 546هـ.

ب- وقفة مع القراءات القرآنية والنحاة:

عرّف الزركشي القراءات مفرّقا بينها وبين القرآن فقال: « واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان, فالقـرآن هو الوحي المنزل على محمد -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - للبيان والإعجاز, والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي

المذكور في كمية[3] الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[4].
وعرّفها ابن الجزري بقوله: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوّا لناقله»[5].

ووضع علماء القراءات ضوابط للقراءة الصحيحة, وهي كلّ « ما صحّ سنده، ووافق وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا، مجمعا عليه أو مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله، ووافق خطّ مصحف من المصاحف المذكورة، فهو من السبعة الأحرف المنصوصة في الحديث، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في قراءة، وجب قبولها، سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين»[6].

فالقراءة متى ما ثبتتْ وجب الأخذ بها وعدم ردّها وإنْ خالفتْ أقيسةَ النحاة وقواعدهم ؛ لأنّ «أئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل, والروايةُ إذا ثبتتْ عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فُشوّ لغة; لأنّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[7]. قال الشاطبي:

وما لقياسٍ في القراءة مدخل ** فدونك ما فيه الرضا متكفِّلا[8]

وقال أبو حيّان الأندلسي في ردّه على مَنْ يُنكر بعض القراءات ويضعّفها: « وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأنّ أئمة القراءة لم يقرؤوا إلاَّ بنقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ... والذي نختاره ونقوله: إنّ نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه» [9]، وأكّد السيوطي أنّ «كلّ ما ورد أنّه قـرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّا»[10]، وهذا ما أكّده البغدادي - أيضا- حين قال: «فكلامه عــزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»[11].

كذلك لا ينبغي تفضيل قراءة على قراءة، قال ثعلب: « إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضّل إعراباً على إعراب في القــرآن، فإذا خرجتُ إلى الكلام -كلام الناس- فضلتُ الأقوى»[12]، وقال النحّاس عن قراءتين سبعيّتين في كلمة: « فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدّم إحداهما على الأخرى »[13], وقال – أيضا- : «والسلامة من هذا عند أهل الدّين إذا

صحت القراءتان عن الجماعة ألاّ يقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنّهما جميعا عن النبي - صلى الله عليه وسلم- فيأثم من قال ذلك, وكان رؤساء الصحابة -رحمهم الله- ينكرون مثل هذا» [14]. وقال السمين الحلبي متحدثا عن قراءتَيْ (مالك) و(مَلِك) في سورة الفاتحة: « وقد رجّــح كلّ فريق إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يُسقط القراءة الأخرى ... وهذا غير مرضيّ؛ لأنّ كلتيهما متواترة»[15], وقال – أيضا- متحدّثا عن قراءتين سبعيّتين: « والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى»[16].

ولكنّ بعض النُّحاة رفضوا كثيرا من القراءات القرآنية الصحيحة، سواء كانت من السبعة أم مما فوقها، لمخالفتها أقيستهم وقواعدهم، وسيأتي التمثيل لذلك، وقد خصّص ابن عصفور بابا عنوانه: (هذا بابٌ يُذكر فيه ما أدغمتْه القرّاء ممّا ذُكر أنه لا يجوز إدغامه)، هاجم فيه القرّاء معترضا على قراءاتهم[17]، ويبدو أنّه في ذلك متابع لابن جنّي الذي قال: « وقول القرّاء: إنّ هذا ونحوه مدغم، سهو منهم، وقصور عن إدراك حقيقة هذا الأمر»[18].

والواجب أن تخضع تلك الأقيسة والقواعد للقرآن وقراءاته الصحيحة لا العكس، « فالقراءة -دونما شكّ- موجودة قبل التقعيد للغة، والشائع المشهور في البيئة اللغوية أنه ليس لإنسان أنْ يقرأ إلاّ بما رُوى دون أنْ يتجاوز ذلك إلى غيره ممّا لم يروه؛ حتّى يتّصل الإسناد بعصر الوحي الأوّل.

ومعنى ذلك أنّه قد توافرت للقراءات درجة من التوثيق، لم تحظ بها الأشعار التي اتّخذها النحاة مصدراً معتمداً في السماع، وكان هذا يقتضي موقفاً معتدلا من النحاة، وهو اعتماد القراءات في مجال التقعيد دون تخطئة، ولا بأس بعد ذلك أنْ تُنسب القاعدة إلى لهجتها أو قبيلتها، كما أنّه لا ضير أنْ يُحكم عليها بأنّها قليلة الورود في الأساليب العربية ... لكنّ الذي حدث عكس ذلك : قعّدوا أوّلا، ثمّ طبّقوا القواعد على القراءات ... ومِنْ ثَـمّ كان التعارض، وكان الرفض والإنكار والحكم باللحن والقبح والرداءة، وهو موقف غير محمود بالقطع»[19].

وهذه القراءات أكثر وثوقا من النصوص اللغوية الأخــرى ، من كلام العرب وأشعارهم التي اعتمد عليها النحويون في تقعيدهم للقواعد، وأجدر بالبحث والاهتمام، ومن العجب حقّاً أنّ أولئك النحويين يستمسكون بالاستدلال

بشطر من الرجــز, مجهول قائله أحيانا، ويجعلونه أصلا يقيسون عليه، ويعترضون على قراءة قرآنية صحيحة النقل عن أئمة القراءات، والواجب عليهم أن يقبلوها، ويوجّهوها التوجيه المناسب.

وقد كان موقف ابن عطية من القراءات بصفة عامّة موقف المُجِلّ لها, فهو يعتني ببيان القراءات واستقصائها، وبيان مَن قرأ بها وتوجيهها وتأييدها بالشواهد المختلفة والاحتجاج بها, ولا تكاد تمرّ آية فيها قراءات إلاّ بيّنها, ولكنّ ابن عطية في بعض الأحيان القليلة وقع فيما وقع فيه غيره من المفاضلة والاختيار بين القراءات، فضلا عن تخطئتها.

وقد قام الباحث بدراسة مواقف ابن عطية من ثمان وثلاثين قراءة اعترض عليها النحاة والمفسّرون، فتنوّعت هذه المواقف إلى أربعة:

الأول- توجيه القراءات دون أيّ اعتراض عليها، وكان ذلك في سبع وعشرين قراءة.

الثاني- ذكرها فقط دون توجيه أو اعتراض، وكان ذلك في قراءتين، وتوجد قراءات أخرى كثيرة، كانت مواقف ابن عطية منها مطابقة للموقفين السابقين لم تشملها هذه الدراسة.

الثالث- الاعتراض غير المباشر عليها، وكان ذلك في أربع قراءات.

الرابع- الاعتراض المباشر عليها، وكان ذلك في خمس قراءات فقط.

وفيما يلي نماذج لهذه المواقف.

أولا- توجيه ابن عطية لقراءات اعترض عليها النحاة:

1) قال - تعــالى- : **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)** {البقرة: 26}، قُـــرئ: (بعوضةٌ) –بالرفع-[20] ، وقال تعالى: **(ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)** {الأنعام: 154}, قرئ برفع كلمة (أحسنُ)[21]، فذهب بعض النحاة إلى تخطئة هاتين القراءتين؛ لأنّ التقدير فيهما: أنّ (بعوضةٌ) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هي بعوضةٌ، والجملة الاسمية صلة الموصول (ما)، وفي القراءة الأخرى: (أحسنُ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير هو أحسنُ، والجملة الاسمية صلة الموصول (الذي)، وعلى هاتين القراءتين يكون قد حُذف عائد الصلة المرفوع، وخبره مفرد مع قِصَر الصلة وكون الموصول غيرُ (أيّ)، وهذا لا يُجيزه البصريون إلاّ إذا طالت الصلة، أمّا الكوفيون فأجازوه[22]، مستدلّين بهاتين القراءتين وغيرهما من

الشواهد. مثل قول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لا يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ وَلم يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالكَرَمِ[23]

وممن قبّح القراءة الأولى : أبو جعفر النحّاس ، رغم أنّه اعترف بأنّ القراءة جاءت على لغة، وهي لغة تميم[24]. وممن ضعّف القراءة الثانية بطريق غير مباشر إمام النحاة سيبويهلا؛ حيث لم يرتض حذف عائد الصلة مع قِصَرها، ووصف هذا الأسلوب بالضعف، فقال: «واعلم أنّ: كفى بنا فضلا على مَنْ غيرُنا، أجود، وفيه ضعف، إلاّ أنْ يكون فيه (هو)؛ لأنّ (هو) مِن بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأيِّهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: (تماما على الذي أحسنُ)، واعلم أنه يقبح أن تقول: هذا مَنْ منطلقٌ»[25]، وكذلك ضعّف هذه القراءة ابن جنّي[26]. وذهب كثير من النحاة والمفسّرين إلى قَبول هذه القراءة وتوجيهها دون الطعن فيها، ومنهم الفرّاء[27] ، والأخفش[28] ، والزمخشريّ[29].

أمّا ابن عطية فكان ضمن الفريق الأخير؛ حيث ذكر القراءتين السابقتين في تفسيره موجّها لهما التوجيه النحويّ المناسب دون تضعيف أو طعن. مستشهداً بكلام سيبويه وابن جني؛ حيث قال: « وقرأ الضحّاك ... (بعوضةٌ) بالرفع، قال أبو الفتح: وجه ذلك أن (ما) اسم بمنزلة (الذي) أي: لا يستحيي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلا، فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ، ومثله قراءة بعضهم: (تماما على الذي أحسن) أي: على الذي هو أحسن، وحكى سيبويه: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، أي : هو قائل» [30]. وما مِن شكّ في سلامة موقف الذين قاموا بتوجيه القراءتين كابن عطية وغيره، سيّما أنّ القراءتين قد جاءتا وفق لغة من لغات العرب، ولهما شواهد متعدّدة من اللغة.

2) قال – تعالى- : **(زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا)** {البقرة: 212}، قرئ ببناء الفعل (زيّن) للمعلوم[31]، فما كان من أبي جعفر النحّاس إلاّ أنْ هاجم هذه القراءة فقال عنها: «وهي قراءة شاذّة؛ لأنّه لم يتقدم للفاعل ذكر»[32]. وما ذهب إليه النحّاس غير سديد؛ لأنّه سبق ذكر لفظ الجلالة في آخر الآية التي قبل هذه الآية؛ وهي قوله تعالى: **(فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)** {البقرة: 211}[33].

أمّا ابن عطية فلم يعترض على هذه القراءة، وقال: «وقوله تعالى: (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا)؛ المزين هو خالقها ومخترعها وخالق الكفر،

ويزينها أيضا الشيطان بوسوسته وإغوائه، وقرأ مجاهد ... (زَيّن) على بناء الفعل للفاعل ونصب الحياة، وقرأ ابن أبي عبلة (زُيّنتْ) بإظهار العلامة، والقراءة دون علامة هي للحائل ولكون التأنيث غير حقيقي»[34].

3) قال تعالى: **(قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)** {يونس: 16}، قـرئ (ولا أدْرَأْتُكم)[35]، فقال الفرّاء عن هذه القراءة: «وهو ممَّا يُرفَض من القراءة»[36]، ووصف ابن قتيبة هذه القراءة بالغلط والوهم[37]، وحكى أبو جعفر النحّاس اعتراض بعض النحاة على هذه القراءة[38]، وقال ابن خالويه عن هذه القراءة: «وهو غلط عند أهل النحو؛ لأنّه من دريت»[39].

فسبب الاعتراض أنّ الفعل (أدرَى) أصله: (درى) غير مهموز، وأصل الألف فيه هو الياء، ومعناه: علم، والقراءة السابقة جعلت الفعل مهموز الآخر، فيكون أصله من (درأ) المهموز الآخر الذي معناه: دفع[40]. وممن وجّه هذه القراءة أبو جعفر النحّاس[41] والسمين الحلبي[42] وغيرهما.

أمّا ابن عطية فقال: «وقرأ ابن عباس وابن سيرين وأبو رجاء والحسن: (ولا أدرأتكم به)، ... وخرّج الفرّاء قراءة ابن عباس والحسن على لغة لبعض العرب، منها قولهم: لبأت؛ بمعنى لبيت، ومنها قول امرأة منهم: رثأت زوجي بأبيات، أي: رثيت. وقال أبو الفتح: إنما هي أدريتكم قلبت الياء ألفا؛ لانفتاح ما قبلها، وروينا عن قطرب أنّ لغة عقيل في أعطيتك: أعطأتك، قال أبو حاتم قلبت الياء ألفا كما في لغة بني الحارث بن كعب: السلام علاك»[43].

فخلاصة توجيه قراءة (أدرأْتُكم) أن تكون بمعنى: أدريْتُكم، أي: أعلمتكم، وقلبت الياء مباشرة إلى همزة على لغة، أو أنّها قلبت إلى ألف ثمّ إلى همزة على لغة أخرى، والتوجيه الآخر أنّه لا قلب في الكلمة والهمزة أصلية، ومعنى (أدرأتكم): دفعتكم؛ أي: ولا أمرتكم أن تدفعوا وتتركوا الكفر بالقرآن[44].

4) قال تعالى: **(قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا)** {يونس: 58}, قرئ: (فلتفرحوا) -بتاء الخطاب-[45] والمشهور عند النحاة أنّه إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا، يُستغنى عن اللام بصيغة (افْعَلْ)، فيقال: افرح، ولا يقال: لتفرح، عند أغلبهم، ولذلك ضعّف بعض النحاة القراءة السابقة، ومنهم الكسائي الذي قيل عنه: «وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيبا»[46]، وممن اعترض على هذه القراءة ابن خالويه[47]، وابن جنّي[48]، إلاّ أنّ هذا الأخير تلمّس تعليلا وتوجيها لهذه القراءة حين قال:

«وكأنّ الذي حسَّن التاءَ هنا أنه أمرٌ لهم بالفرح، فخوطبوا بالتاء؛ لأنها أذهب في قوة الخطاب، فاعرفه، ولا تقل قياسًا على ذلك: فبذلك فلتحزنوا؛ لأنّ الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح»[49]. وممن ذكر هذه القراءة وأيّدها ابن الجزري[50]، والمبرد[51].

أمّا ابن عطية فقال - موجّها لهذه القراءة- : «وأما من قرأ (فلتفرحوا) فأدخل الــلام في أمر المخاطب؛ فذلك على لغة قليلة، حكى ذلك أبو علي في الحجة، وقال أبو حاتم وغيره: الأصل في كل أمر إدخال اللام إذا كان النهي بحرف فكذلك الأمر»[52]، وكذلك ذكر ابن عطية قراءة أخرى شبيهة بالسابقة ولم يعترض عليها، وهي قوله تعالى: **(وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا)**، {النور:22} حيث قال: «وقرأ ابن مسعود وسفيان بن حسين (ولتعفوا ولتصفحوا) -بالتاء من فوق فيهما-[53]ورويت عن النبي - صلى الله عليه وسلم- »[54].

ولعلّ الراجح جــواز هذه المسألة, لورود النّصوص المؤيدة لذلك, ولقد ردّ صاحب معجم القراءات على من زعم أنّ أمر المخاطب باللام قليل في لغة العرب[55] بقوله: « لو جمعوا القراءات التي ورد الأمر للمخاطب فيها باللام لرأوا زعمـهم هذا باطلا, ولوجدوا لهذا شواهد كثيرة تبطل ما قرروه»[56].

ومن القراءات المشابهة للقراءتين السَّابقتين قوله – تعالى- : **(فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ)** {الإسراء:7}، فقد قرئ[57]: (لِنسُوءًا) – بدخول لام الأمر على فعل المتكلمين المؤكّد بالنون الخفيفة-، وذكر ابن الجزري[58] أنّ هذه القراءة جاءت على لغة من لغات العرب، واستشهد لها بحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام وهو: «**لتأخذوا مصافّكم**»[59]، ومن ذلك شواهد شعرية منها:

لِتَقُمْ أنت يا بنَ خيرِ قُرَيْشٍ فتُقَضَّى حوائجَ المُسْلمينا[60].

ولعل في الأمثلة السابقة دلالة واضحة على احترام ابن عطية للقراءات وتوجيهها إن خالفتْ أقيسة النحاة، دون الطعن فيها، أو الاعتراض عليها، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولضيق المقام أشير فيما يلي لأمثلة أخرى باختصار: منها قراءتا (الحمد لله) – بكسر الدال واللام التي تليها[61] وبضمّهما-[62] في قوله تعالى: **(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين)** {الفاتحة: 2} اللتين لم يُجزهما الأخفش الصغير[63]، وقراءة أبي عمرو (بارءْكم) –بإسكان

الهمزة-[64] في قوله تعالى: **(فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ)** {البقرة:54} التي لحّنها المبرد[65]، وقراءة ابن عامر (**نُنْسِخْ**)[66] في قوله – تعالى- : **(مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا)** {البقرة: 106} التي غلّطها أبو حاتم[67]، وقراءة نافع (تَسألْ)[68] في قوله تعالى: **(وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)** {البقرة: 119} التي خطّأها الطبري[69]، وقراءة إدغام الضاد في الطاء في كلمة (أضطرّه)[70] في قوله – تعالى- : **(قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ)** {البقرة: 126}، التي ضعفها البيضاوي[71]، وقراءة حمزة والكسائي (يقتلوكم)[72] - دون ألف- في قوله- تعالى- : **(وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ)** {البقرة: 191} التي اعترض عليها المبرّد[73]، وقراءة حمزة (يُخافا) –بضمّ الياء-[74] في قوله تعالى: **(إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ)** {البقرة: 229} التي طعن فيها بعضهم[75]، وقراءة (فاصطادوا) –بكسر الفاء- [76]، في قوله تعالى: **(وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا)** {المائدة: 2}، التي ضعفها البيضاوي[77]، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو بكسر همزة (أنْ) الأولى[78] في قوله تعالى: **(وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا)** {المائدة: 2} التي لم يُجزها النحّاس[79]، وقراءة ابن كثير ونافع وغيرهما (فجزاءُ) دون تنوين مضافة إلى ما بعدها[80]، في قوله تعالى: **(وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ)** {المائدة: 95} التي اعترض عليها الفارسي[81]، وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسر من (اقتده)[82] في قوله تعالى: **(أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)** {الأنعام: 90} التي خطّأها ابن خالويه[83]، وقراءة ابن عامر (ميتةٌ) –بالرفع[84]- في قوله – تعالى- : **(إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً)** {الأنعام: 145} التي خطّأها الطبري[85]، وقراءة نافع وأبي جعفر بإسكان ياء (محياىْ)[86] في قوله – تعالى- : **(قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ)** {الأنعام: 162} التي طعن فيها بعضهم[87]، وقراءة ابن كثير وأبي عمرو وغيرهما (يَمدّونهم) – بفتح الياء[88]- في قوله تعالى: **(وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ)** {الأعراف: 202} التي خطّأها الطبري[89]، وقراءة نافع وأبي جعفر ويعقوب (مردَفين) –بفتح الدال-[90] في قوله – تعالى- : **(مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ)** {الأنفال: 9} التي اعترض عليها الطبري[91]، وقراءة ابن عامر وحمزة وغيرهما (يحسبنّ)[92]

في قوله تعالى: **(وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا)** {الأنفال: 59}، التي لحّنها أبو حاتم[93]،وقراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع (أيمّة) -بالياء-[94] في قوله- تعالى- : **(فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ)** {التوبة: 12}، التي لحّنها الزمخشري[95]، وقراءة (أطهرَ)[96] بالنصب في قوله – تعالى- : **(هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)** {هود: 78} التي لحّنها المبرد[97]، وقراءة ابن كثير ونافع (تبشّرونِ) بكسر النون مخففة[98] في قوله تعالى: (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) {الحجر: 54} التي غلّطها أبو حاتم[99]، وقراءة (يَرجعَ) –بالنصب-[100] في قوله تعالى: **(أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)** {طه: 89}، التي ضعفها البيضاوي[101]، وقراءة حمزة وابن عامر (لا يحسبنّ)[102] في قوله تعالى: **(لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ)** {النور: 57} التي ضعّفها الفرّاء[103]، وقراءة نصب (العذاب)[104]، في قوله تعالى: **(إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ)** {الصافّات: 38} التي ضعّفها العكبري[105].

ثانيا_ ذكر ابن عطية للقراءة المطعون فيها دون توجيه أو اعتراض:

مما يُحمد لابن عطية مواقف أخرى، يذكر فيها القراءة ولا يشير إلى مَنْ خطّأها، ولا يوجّهها بأي توجيه، وذكره لأمثال هذه القراءة دون اعتراض عليها يعدّ رضى بها، وهذه المواقف كثيرة في تفسيره، ولخوف الإطالة وضيق المقام سأشير إلى بعض الأمثلة: قراءة نافع (تعْدُّوا)[106] في قوله تعالى: **(وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ)** {النساء: 154} التي قبّحها ابن خالويه[107]، وقراءة نافع وأبي عمرو (عاداً لّـولى) موصولة مدغمة[108]، في قوله تعالى: **(وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى)** {النجم: 50} التي لحّنها المبرد[109].

ثالثا_ اعتراض ابن عطية غير المباشر على بعض القراءات:

وذلك بأن يذكر اعتراض النحاة على القراءة، ولا يدافع عنها، بل يسكت في ذلك الموضع، مما يوحي بأنه يوافق ذلك الاعتراض بشكل غير مباشر، وكان هذا الموقف قليلا جدا في تفسير ابن عطية، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

1) قال – تعالى- : **(قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ)** {الأعراف: 111}، قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان (أرجئْهِ)[110]، بكسر هاء الضمير الواقعة بعد سكون، وهذا حسب قواعد النحاة لا يجوز؛ فكسر هاء الضمير يجوز إنْ كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، قال سيبويه: «فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية»[111]، واعترض بعض النحاة على هذه القراءة،

كأبي علي الفارسي الذي قال بعد ذكرها: «وهذا غلط؛ لا يجوز كسر الهاء مع الهمز، وإنّما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة»[112]، وردّد ابن عطية كلام الفارسي السابق بتغليط هذه القراءة ولم يوجهّا، حيث قال بعد ذكرها: «قال الفارسي وهذا غلط»[113]وممن اعترض على هذه القراءة - أيضا - الحوفي[114]، والعكبري[115].

وممن دافع عنها ابن خالويه[116] والسمين الحلبي[117] ، والبيضاوي الذي قال: «وأمّــا قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (أرجئْهِ) بالهمزة وكسر الهاء، فلا يرتضيه النحاة، فإنّ الهاء لا تكسر إلاّ إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، ووجهه أنّ الهمزة لما كانت تقلب ياء أجريت مجراها»[118].

وتوجيه البيضاوي ومن وافقه عليه سديد؛ لأنّ الهمزة تبدل كثيرا ياء في لغة العرب، قال سيبويه: «واعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في (المِئَر)[119]: مِيَرٌ، وفي (يريد أن يقرئك): يقريك، ومن ذلك: مِن غلام يَبِيك، إذا أردت: من غلام أبيك»[120].

ومن الأمثلة أيضا عدا القراءة السابقة: قراءة حمزة وغيره بتسكين الهاء المتصلة بالفعل المجزوم (يؤدهْ)[121]؛ في قوله تعالى: **(وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ)** {آل عمران: 75} التي اعترض عليها الفراء[122]وغيره، وقراءة عاصم والأعمش بخلاف عنهما: (صلاتَهم) بالنصب, و(مكاءٌ وتصديةٌ) بالرفع[123] في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً) {الأنفال: 35} التي اعترض عليها الفارسي[124]، وقراءة (المعَّذِّرون) –بتشديد العين-[125] في قوله تعالى: **(وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ)** {التوبة: 90}، التي لحّنها البيضاوي[126].

رابعاً- اعتراض ابن عطية المباشر على بعض القراءات:

وقع ابن عطية فيما وقع فيه غيره من تضعيف وتلحين لبعض القراءات، ولكنّ تضعيفه للقراءات كان قليلا، إذا ما قورن بتوجيهه لقراءات كثيرة مطعون فيها، وقد مضى التمثيل لذلك، وفيما يلي ذكر الأمثلة التي اعترض فيها البيضاوي على القراءات اعتراضاً مباشراً:

1) قال- تعالى- : **(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)** {النساء: 1} قرأ حمزة بجرّ (الأرحام)[127]، فاعترض بعض النحاة على هذه القراءة؛ لأنها

تعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ، وهذا مخالف لقواعدهم[128]، قال ابن عطية: «وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض ... المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويردّ عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحضّ على تقوى الله»[129].

وكذلك وصف بعض النحاة هذه القراءة باللحن والقبح[130]، ومنهم الفرّاء[131].

وذهب فريق آخر إلى توجيه هذه القراءة إما بإجازة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ[132]، وإمّا بتأويل هذه القراءة[133].

2) قال تعالى: **(وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)** {الأنعام: 137} قرأ ابن عامر[134] ببناء (زيّن) للمجهول ورفع (قتل) ونصب (أولادهم) وجرّ (شركائهم)، وبذلك يكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف, فاعترض ابن عطية قائلا: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب؛ وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر»[135]. وممن اعترض على هذه القراءة أيضا الفرّاء[136], والنحّاس[137]، وممن أجازها ووجّهها ابن مالك[138]، وأبو حيّان الأندلسي[139].

3) قال – تعالى- : **(وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)** {الأعراف: 10}، قرأ نافع (معائش) –بالهمز-[140]، وكذا نُقل عن ابن عامر وغيره[141]، وحسب قواعد النحاة لا يجوز قلب الياء التي في المفرد همزة في هذه الكلمة؛ لأنّ الياء حرف أصلي فيها، ومن هنا هاجم النحاة هذه القراءة، فقال المازني عن قراءة نافع هذه: «أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربية، وكلام العرب التصحيح في نحو هذا»[142]، وقال ابن سيدة: «ونَظيرُ غلطِهم في همز مَصايب، غَلَطُ من قرأ (معائِش) بالهمز؛ لأن الياءَ فيها عينٌ فلا تُهمز»[143]، وكذا ذكر المبرد[144]، والنحّاس[145]. وممن دافع عن هذه القراءة الفرّاء[146] وابن جني[147]، وأبو حيّان الأندلسي[148] وغيرهم.

أمّا ابن عطية فوافق الفريق الأول وغلّط هذه القراءة مستندا إلى التعليلات النحوية، فقال: «فمن قرأ معايش بتصحيح الياء فهو الأصوب لأنها جمع

معيشة ... ومن قرأ (معائش) فأعلّها فذلك غلط»[149]. وقال في موضع آخر من تفسيره: «و(معايش) جمع معيشة، وقرأها الأعمش بالهمز وكذلك روى خارجة عن نافع، والوجه ترك الهمز؛ لأن أصل ياء معيشة الحركة، فيردُّها إلى الأصل الجمع، بخلاف مدينة ومدائن»[150].

وما من شكّ في سلامة موقف الذين وجّهوا تلك القراءة؛ فالعرب قد قالوا في جمع مصيبة – والياء فيها غير زائدة-: مصائب –بالهمز- وإن كان ذلك ورد بقلّة، ولكنّه لا يؤدّي إلى تخطئة قراءة من القراءات السبع المتواترة, وكذا ورد في الشعر كما ذكر ابن جني، ومنه (مزائد) جمع (مزادة), والأصل: (مزايد)؛ لأن الياء أصلية، قال الشاعر:

مزائدُ خرقاءِ اليدينِ مُسيفةٍ[151]

ومن الأمثلة أيضا عدا ما سبق: قراءة ابن عامر (فيكونَ) –بالنصب-[152] في قوله تعالى: **(وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)** {البقرة: 117} التي ضعّفها الفارسي[153]، وقراءة أبي عمرو وغيره (فنِعْمَّا)[154] في قوله تعالى: **(إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ)** {البقرة: 271}، التي لم يُجزها الزجّاج[155].

وما من شكّ في أنّ اعتراض ابن عطية ومن وافقه على تلك القراءات ليس في محلّه؛ والأولى هو توجيهها بالتوجيه المناسب، كما فعل آخرون.

الخاتمـــة :

في ختام هذا البحث مع ابن عطية, أودّ أنْ أسجّل أبرز ما توصّلت إليه من نتائج وهي:

1) اعتنى المفسّرون -ومنهم ابن عطية- في تفاسيرهم بجوانب العربية المختلفة, وتعرّضوا لمسائل نحوية وصرفية في ثنايا شرحهم لنصوص القرآن الكريم, وتلك المسائل تبرز جوانب مهمّة في الدرس النحويّ.

2) تفسير ابن عطية يُبرز أهمّية كتب تفسير القرآن في توجيه القراءات القرآنية.

3) القراءات القرآنية المتواترة والشاذّة تُعدّ مصدرا مهما من مصادر الاستشهاد والاحتجاج اللغوي.

4) حوى تفسير ابن عطية قراءات كثيرة جدّا, ويُعدّ معجما مهمّا في القراءات القرآنية.

5) حرص ابن عطية على توجيه القراءات سواء كانت سبعية أم شاذة, وكان يعتدّ بالقراءة ويقدّمها حتى إن خالفتْ قياسَ النحويين, مادامت ثابتة من حيث روايتها, ووجّه كثيرا من القراءات التي ضعّفها نحاة كبار, ولم يعترض ابن عطية على القراءات إلاّ في أحيان قليلة جدّاً.

6) خطّأ كثير من النحاة الكبار بعض القراءات القرآنية، إذا خالفت تلك القراءات قواعدهم وأقيستهم، سواء كانت سبعية أم عشرية أم شاذة، ورموها بالرداءة والقبح واللحن والضعف، ومن أولئك النحاة: الكسائي والفرّاء والمازني والمبرّد والزجّاج والنحّاس والفارسي وابن خالويه وابن جني والعكبري.

7) تنوعت مواقف ابن عطية من القراءات التي خطّأها النحاة وكانت موضع الدراسة في هذا البحث إلى أربعة مواقف: الأول- توجيهها، والثاني- ذكرها دون توجيه أو اعتراض، وهذان الموقفان هما الغالبان في تفسيره، والثالث- الاعتراض غير المباشر عليها، والرابع- الاعتراض المباشر عليها، وهذان الموقفان قليلان جدّاً.

8) تخطئة القراءة لمجرد مخالفتها قواعد النحاة وأقيستهم, منهج بعيد عن الصواب، والأقرب إلى اللغة هو ارتضاء تلك القراءة ما دامت صحيحة السند، وتوجيهها التوجيه المناسب، ولا بأس بأن توصف بقلة ورودها في كلام العرب.

الهوامش :

(1) اللغة والنحو بين القديم والحديث لعبّاس حسن ص 208, 209.
(2) انظر في ترجمته: نفح الطيب للتلمساني 526/2-528، والأعلام للزركلي 282/3.
(3) في الأصل: كتبة، ولعله تصحيف.
(4) البرهان في علوم القرآن للزركشي 318/1.
(5) منجد المقرئين لابن الجزري ص49.
(6) الإتحاف للدمياطي ص8، وانظر أيضا النشر في القراءات العشر لابن الجزري 9/1.
(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 10/1, 11.
(8) متن الشاطبية للشاطبي ص29.
(9) البحر المحيط لأبي حيان 338/2.
(10) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص75.
(11) خزانة الأدب للبغدادي 9/1.
(12) البرهان في علوم القرآن للزركشي 339/1.
(13) إعراب القرآن للنحّاس 231/5.
(14) السابق 62/5.
(15) الدرّ المصون 48/1.
(16) السابق 277/3.
(17) انظر كتابه الممتع في التصريف ص455 وما بعدها.
(18) سر صناعة الإعراب لابن جنّي ص57.
(19) مواقف النحاة من القراءات القرآنية لشعبان صلاح ص: 287، 288.
(20) تُنسب إلى رؤبة بن العجّاج والضحّاك وابن أبي عبلة وغيرهم، انظر مختصر ابن خالويه ص10، والمحتسب لابن جنّي 64/1، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب 68/1.
(21) هي قراءة الحسن والأعمش وغيرهما، انظر الإتحاف للدمياطي ص: 277، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب 557/2، 558.
(22) انظر أوضح المسالك لابن هشام 168/1، وشرح التصريح للأزهري 173/1، وهمع الهوامع للسيوطي 294/1.
(23) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، والشاهد فيه: (بما سفهٌ)، حيث حُذف العائد إلى الاسم الموصول (ما) من جملة الصلة، والتقدير: بالذي هو سفهٌ، رغم أنّ هذا العائد مرفوع بالابتداء، ولم تطل الصلة؛ فهي تتكون من مبتدأ وخبره المفرد. انظر مصادر الهامش السابق والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب 926/2.
(24) انظر إعراب القرآن للنحّاس 204/1.
(25) كتاب سيبويه 107/2، 108.
(26) انظر كتابه المحتسب 234/1.
(27) انظر كتابه معاني القرآن 22/1.
(28) انظر كتابه معاني القرآن 59/1.
(29) انظر تفسيره الكشّاف 240/1.

(30) المحرر الوجيز لابن عطية 111/1.
(31) وهي قراءة مجاهد وابن محيصن وغيرهما، انظر مختصر ابن خالويه ص20، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب 290/1.
(32) إعراب القرآن للنحّاس 303/1.
(33) انظر البحر المحيط لأبي حيّان 138/2.
(34) المحرر الوجيز لابن عطية 284/1.
(35) وهي قراءة ابن عبّاس والحسن البصري وابن سيرين، انظر مختصر ابن خالويه ص61، والمحتسب لابن جنّي 309/1.
(36) معاني القرآن للفرّاء 216/2.
(37) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص61.
(38) انظر إعراب القرآن للنحّاس 248/2.
(39) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص85.
(40) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 468/10.
(41) انظر كتابه إعراب القرآن 249/2.
(42) انظر تفسيره الدرّ المصون 164/6، 165.
(43) المحرر الوجيز لابن عطية 110/3.
(44) انظر إعراب القرآن للنحّاس 249/2، والدرّ المصون للسمين الحلبي 164/6، 165.
(45) وهي قراءة أُبيّ بن كعب والحسن وأبو رجاء والأعرج وغيرهم، انظر المحتسب لابن جنّي 313/1, والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 285/2.
(46) معاني القرآن للفرّاء 469/1، 470.
(47) انظر كتابه الحجة في القراءات السبع ص102.
(48) انظر كتابه المحتسب 106/2.
(49) السابق 314/1.
(50) انظر كتابه النشر في القراءات العشر 285/2.
(51) انظر كتابه المقتضب 43/2، 44.
(52) المحرر الوجيز لابن عطية 126/3.
(53) انظر مختصر ابن خالويه ص103.
(54) المحرر الوجيز لابن عطية 173/4.
(55) زعم ذلك ابن هشام, انظر كتابه مغني اللبيب 339/1.
(56) معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب 248/6.
(57) وهي قراءة أبيّ بن كعب، انظر المحتسب لابن جنّي 15/2.
(58) انظر كتابه النشر في القراءات العشر 285/2.
(59) يبدو أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ لا يصحّ؛ انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني 44/2, وما وجدته في كتب الحديث لفظان هما: الأول:"على مصافكم", وورد في مسند الإمام أحمد 422/36 برقم (22109), وفي سنن الترمذي 368/5 برقم (3235), وهو بهذا اللفظ لا شاهد فيه, والثاني: "لتأخذوا مناسككم", وورد في صحيح مسلم ص512 برقم (1297), وهو بهذا اللفظ الأخير فيه الشاهد.
(60) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة، والشاهد فيه: (لتقم)، حيث أُمر المخاطب بالمضارع المقرون بلام الأمر، وهو الأصل، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن

الأنباري 525/2، والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية لإميل يعقوب 990/2، 991.
(61) قرأ بها زيد بن عليّ والحسن البصري. انظر المحتسب لابن جنّي 37/1، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب 4/1.
(62) قرأ بها ابن أبي عبلة. انظر المصدر السابق.
(63) انظر إعراب القرآن للنحّاس 170/1، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 66/1.
(64) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص154.
(65) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 365/1، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 145/1، 146.
(66) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص168.
(67) انظر الدر المصون للسمين الحلبي 56/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 192/1.
(68) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص169.
(69) انظر تفسيره 559/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 203/1.
(70) وهي قراءة ابن محيصن، انظر مختصر ابن خالويه ص17.
(71) انظر تفسيره أنوار التنزيل 136/1، وانظر تفسير ابن عطية 209/1.
(72) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص179.
(73) انظر إعراب القرآن للنحّاس292/1، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 263/1.
(74) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص183.
(75) انظر البحر المحيط لأبي حيّان 207/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 307/1.
(76) تنسب لأبي واقد والحسن بن عمران، انظر المحتسب لابن جني 205/1.
(77) انظر تفسيره أنوار التنزيل 417/1، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 148/2.
(78)انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص242.
(79) انظر كتابه إعراب القرآن 5/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 150/2.
(80) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص247.
(81) انظر كتابه الحجّة للقرّاء السبعة 255/3، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 237/2.
(82) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص262.
(83) انظر كتابه الحجّة في القراءات السبع ص78، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 319/2.
(84) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 266/2.
(85) انظر تفسيره 196/12، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 356/2.
(86) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 267/2.
(87) انظر الدرّ المصون للسمين الحلبي 239/5، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 369/2.
(88) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص301.
(89) انظر تفسيره 340/13، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 493/2.
(90) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 275/2، 276.

(91) انظر تفسير الطبري 416/13، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 504/2.
(92) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص307.
(93) انظر إعراب القرآن للنحّاس 192/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 544/2.
(94) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص 312.
(95) انظر تفسيره الكشاف 18/3، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 12/3.
(96) وهي قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر، انظر مختصر ابن خالويه ص65.
(97) انظر كتابه المقتضب 105/4، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 194/3، 195.
(98) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص367.
(99) انظر البحر المحيط لأبي حيّان 447/5، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 365/3.
(100) وهي قراءة أبي حيوة، انظر مختصر ابن خالويه ص91، 92.
(101) انظر تفسير البيضاوي 401/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 59/4.
(102) انظر الحجّة للقرّاء السبعة للفارسي 332/5.
(103) انظر كتابه معاني القرآن 259/2، وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 193/4.
(104) وهي قراءة أبي السمال، انظر مختصر ابن خالويه ص128.
(105) انظر كتابه التبيان في إعراب القرآن 674/2. وانظر توجيه ابن عطية في تفسيره 474/4.
(106) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص240.
(107) انظر كتابه الحجّة في القراءات السبع ص65، وانظر تفسير ابن عطية 132/2.
(108) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص615.
(109) انظر إعراب القرآن للنحاس 46/2، 279/4، وانظر تفسير ابن عطية 208/5.
(110) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص 210، 288.
(111) كتاب سيبويه 195/4.
(112) الحجّة للقرّاء السبعة للفارسي 58/4.
(113) المحرر الوجيز لابن عطية 437/2.
(114) انظر البحر المحيط لأبي حيّان 359/4.
(115) انظر كتابه التبيان في إعراب القرآن 386/1.
(116) انظر كتابه الحجّة في القراءات السبع ص87.
(117) انظر تفسيره الدرّ المصون 410/5، وانظر أيضاً البحر المحيط لأبي حيّان 359/4، 360.
(118) تفسير البيضاوي 563/1.
(119) المِنْزَرَةُ العَدَاوَةُ وجمعها مِنَرٌ ومَنِرَ عليه، وامْتَأَرَ: اعْتَقَدَ عَداوتَه. انظر لسان العرب لابن منظور (م أ ر) 389/13.
(120) كتاب سيبويه 543/3.
(121) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص212.
(122) انظر كتابه معاني القرآن 223/1، وانظر رأي ابن عطية في تفسيره 457/1.
(123) انظر المحتسب لابن جني 278/1, 279, والبحر المحيط لأبي حيان 315/5.
(124) انظر الحجة للقراء السبعة للفارسي 144/4, 145، وانظر رأي ابن عطية في تفسيره 523/2.

(125) وهي قراءة مَسلمة، انظر البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي 86/5.
(126) انظر تفسيره أنوار التنزيل 72/2، وانظر رأي ابن عطية في تفسيره 70/3.
(127) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص226.
(128) انظر المقتضب للمبرد 152/4, والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 463/2 م65.
(129) المحرر الوجيز لابن عطية 4/2، 5.
(130) انظر إعراب القرآن للنحّاس 431/1.
(131) انظر كتابه معاني القرآن 252/1, 253.
(132) انظر شرح ابن عقيل 240/3، وشرح الأشموني 429/2, وشرح التصريح لخالد الأزهري 151/2.
(133) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري 467/2 م65.
(134) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص270.
(135) المحرر الوجيز لابن عطية 350/2.
(136) انظر كتابه معاني القرآن 358/1.
(137) انظر كتابه إعراب القرآن 98/2.
(138) انظر كتابيه شرح التسهيل 277/3، وشرح الكافية الشافية 41/1.
(139) انظر تفسيره البحر المحيط 231/4، 232.
(140) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص278.
(141) انظر البحر المحيط لأبي حيان 271/4.
(142) السابق 271/4.
(143) المخصّص لابن سيده 209/4.
(144) انظر كتابه المقتضب 261/1.
(145) انظر كتابه إعراب القرآن 115/2.
(146) انظر كتابه معاني القرآن 373/1، 374.
(147) انظر كتابه الخصائص 144/3.
(148) انظر تفسيره البحر المحيط 271/4.
(149) المحرر الوجيز لابن عطية 377/2.
(150) المحرر الوجيز لابن عطية 355/3.
(151) انظر الخصائص لابن جني 144/3، والبيت من الطويل، وهو للراعي النميري، وعجزه: أخَبَّ بهنّ المُخلِفانِ وأحْفَدا. انظر ديوان الشاعر ص88.
(152) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص168، 169.
(153) انظر الدرّ المصون للسمين الحلبي 202/1، وانظر تفسير ابن عطية 202/1.
(154) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص191.
(155) انظر كتابه معاني القرآن وإعرابه 354/1، وانظر تفسير ابن عطية 366/1.